مصادر تكشف سعي مجاميع مسلحة لدخول بغداد من ديالى والأنبار

السلطات تقطع اتصالات النقال لمنع استهداف قمة العرب

اعلنت وزارة الداخلية العراقية، امس الاربعاء، انها قررت اغلاق الاتصالات النقالة في مناطق متفرقة من بغداد لمنع اتصالات "الجماعات الأرهابية" فيما بينها وهو جزء من الخطة الأمنية التي اقرها مكتب القائد العام للقوات المسلحة. بحسب الوزارة.
وذكر مصدر مسؤول في الوزارة فضل عدم كشف اسمه لوكالة كردستان للأنباء إن " وزارة الداخلية قررت قطع الاتصالات النقالة في اجزاء كثيرة من العاصمة بغداد وتشغيلها بين الحين والاخر لمنع اتصالات الجماعات الأرهابية فيما بينها".

بغداد / المدى

وأوضح المصدر أن "قطع الاتصالات لن يستمر طويلاً وستعاد الى وضعها الطبيعي بعد ظهر اليوم الخميس وان هذه الاجراءات حدثت بموافقة القائد العام للقوات المسلحة وقد تم تشكيل لجنة أمنية تشرف على عمل الاتصالات النقالة".
وكان الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية قد اعلن الاثنين الماضي عن مشاركة نحو ١٢ رئيس دولة عربية في مؤتمر قمة بغداد الذي سيناقش الاوضاع في سوريا واعادة هيكلة جامعة الدول العربية، وستبحث القمة العربية في بغداد تطورات "الربيع العربي"، إلى جانب الملفات التقليدية، مثل القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني.
ومن ابرز الملفات المطروحة، الملف السوري اذ علقت الجامعة العربية في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) عضوية سوريا، أحد الأعضاء المؤسسين، في اجتماعاتها، بسبب القمع الذي تمارسه قوات النظام في مواجهة انتفاضة شعبية غير مسبوقة.
وتشارك الجامعة العربية بشكل فعال في الملف السوري، خصوصا بعد تسمية الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة والجامعة للبحث في معالجة الأزمة السورية. إلا أن الجامعة العربية تبقى منقسمة حيال هذه المسألة، في وقت تسعى قطر للبقاء على رأس اللجنة المكلفة بملف سوريا.
من جانبه كشف مصدر أمني رفيع المستوى، امس الاربعاء، عن وجود معلومات استخبارية تفيد بأن مجاميع مسلحة من محافظتي الانبار وديالى تحاول دخول بغداد لاستهداف قمتها التي ستنعقد اليوم الخميس.
وقال المصدر في تصريحات صحفية امس" إن "معلومات استخبارية دقيقة وردتنا تفيد بأن بعض المجاميع المسلحة المتواجدة في محافظتي الانبار وديالى تحاول دخول محافظة بغداد لاستهداف قمتها".
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لحساسية الموضوع أن "الاجهزة الامنية اتخذت اجراءات عاجلة على اثر هذه المعلومات من توزيع القطعات العسكرية واغلاق بعض منافذ ومناطق بغداد، إضافة إلى قطع شبكات اتصال الهاتف النقال وخدمة الانترنت لبعض الوقت".
وكان النائب عن القائمة العراقية ورئيس كتلة الحل النيابية زياد طارق قد أكد "وجود" اعتقالات عشوائية يومياً في اطراف بغداد والمحافظات القريبة منها من دون اوامر قضائية بحجة توفير الاحترازات الامنية اللازمة للقمة العربية في بغداد"، مشيراً إلى أن "الاجهزة الامنية قد ابلغت المعتقلين أنهم سيطلق سراحهم بعد انتهاء قمة بغداد".
وكان مصدر رفيع المستوى كشف، السبت الماضي، " عن أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي استعان بـ٥٠٠ ضابط رفيع "من ذوي النخبة" لحماية القمة العربية التي ستنعقد اليوم.
وكان القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي قد أمر، الخميس الماضي، الاجهزة الامنية باغلاق جسر الجمهورية وجميع المنافذ المؤدية إلى المنطقة الخضراء بالجدران الكونكريتية في بغداد كاجراءات احترازية ضمن الخطة الامنية المعدة لقمة بغداد.
يذكر أن مصادر أمنية أكدت على أن القوات الامنية قامت بحملة واسعة في مناطق اطراف بغداد والمحافظات القريبة منها ضمن الخطة الامنية المعدة للقمة العربية التي ستعقد اليوم في بغداد، وتمكنت الاجهزة الامنية اول من أمس الثلاثاء من إلقاء القبض على مطلوبين وفق المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب في ناحية جرف الصخر شمالي مدينة الحلة، وثلاثة مطلوبين وفق المادة نفسها في ناحية جبلة شمالي المدينة المذكورة.
اما في البصرة فقد شدد قائد شرطة المحافظة اللواء فيصل كاظم العبادي على ضرورة أن تكون الأجهزة الأمنية حذرة ودقيقة في موضوع وضع الخطط اللازمة لضبط الوضع الامني في البصرة.
وقال العبادي في تصريحات نقلتها وكالة الفرات نيوز بعد اجتماع موسع مع الأجهزة الامنية امس الأربعاء إن "الاجتماع جمع مديري الاجهزة الامنية في محافظة البصرة"، لافتا الى "وجوب اخذ الحيطة والحذر والتفتيش الدقيق من قبل الاجهزة الامنية في نقاط التفتيش والسيطرات".

طه يؤكد عدم وجود خلاف شخصي مع نواب المالكي

الكردستاني: ننتظر رد دولة القانون على تطاول الأسدي ومجيد

بغداد / المدى

اكد نائب عن التحالف الكردستاني ان التحالف بانتظار موقف دولة القانون ازاء تصريحات اثنين من نوابه (حسين الاسدي وياسين مجيد) ضد رئيس إقليم كردستان، واصفا تلك التصريحات بالتطاولات.
واعتبر النائب شوان محمد طه في تصريح نشر على موقع الاتحاد الوطني ان تصريحات النائبين حسين الاسدي وياسين مجيد حيال الكرد تصريحات مغرضة لا اساس لها من الصحة ، واضاف ان هذين النائبين لا اهمية لهما في المعادلة السياسية العراقية، وهمّهما الوحيد هو الظهور في شاشات التلفزيون والايحاء للناس بانهما قريبين من السلطة.
واضاف طه ان دولة القانون سيتبرأ من تلك التطاولات فيما بعد ويقول انها تصريحات تعبر عن الاراء الشخصية لأولئك النواب ولا تعبر عن ائتلافنا.
واكد ان التحالف الكردستاني ليس له مشكلة مع نواب دولة القانون كافراد بل ان المشكلة مع مركز القرار في ذلك الائتلاف، مشددا على ضرورة ان يكون لائتلاف دولة القانون جواب واضح وصريح حيال المسائل المتعلقة بارادة شعب كردستان وفي مقدمتها ميزانية قوات البيشمركة والمادة ١٤٠ من الدستور والثروات الطبيعية .
يأتي تصريح طه بعد يوم واحد من عقد القوى الكردية في إقليم كردستان اجتماعا ، بناء على دعوة رئيس الاقليم مسعود بارزاني في مبنى ديوان رئاسة الإقليم بمدينة أربيل.
وتضمن برنامج عمل الاجتماع بحسب موقع الاتحاد الوطني الكردستاني نقطتين أساسيتين الاولى وضع العراق ، والثانية زيارة بارزاني الى خارج اقليم كردستان.
وتوقف الاجتماع مطولاً حول الوضع السياسي في العراق، والخلافات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان اذ توصل الاجتماع الى "عدة قناعات ابرزها الخلافات السياسية بين القوى السياسية العراقية، وخاصة بين قائمة العراقية ودولة القانون، لا يوجد أي أفق لحلها، ماعدا بعض التكتيكات السياسية، لا تبدو الحلول السياسية من خلالها، وهذا التوجه يشكل خطراً على المؤتمر الوطني المزمع عقده بداية الشهر القادم".
وفيما يتعلق بالخلافات الاخيرة بين اقليم كردستان وبغداد، عبّر الاجتماع عن قلقه لعدم تطبيق الاتفاقية المكونة من [١٩] مادة التي نوقشت بشكل مفصل قبل تشكيل كابينة الحكومة برئاسة نوري المالكي، لكن مع الأسف لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.
هذا وقد تم النقاش حول العديد من المواضيع، منها تنفيذ بنود المادة [١٤٠] ومشكلة النفط والغاز ، والموازنة العامة، والاستقرار الامني في كركوك، والمناطق المستقطعة.
وبشأن زيارة رئيس اقليم كردستان الى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، رأى الاجتماع أن "هذه الزيارة ستكون مهمة جداً، وتم النقاش حول السبل الكفيلة لإنجاح هذه الزيارة".
وشهدت الساحة السياسية في الايام الماضية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين التحالف الكردستاتي وائتلاف دولة القانون ، بعد أن رفض رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني تسليم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الى الحكومة المركزية واتهامه للأخيرة في بغداد بمحاولة توريط الكرد بقضية الهاشمي عبر اقتراح تسهيل تهريبه من الاقليم من خلال تقديم تسهيلات للهاشمي لكي يهرب إلى خارج البلاد .
من جانبهم وصف عدد من نواب دولة القانون تصريحات اقليم كردستان بانها غير منطقية ومحاولة لافشال القمة العربية .
يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد حدد الخامس من الشهر المقبل موعدا لعقد الاجتماع الوطني غير ان القائمة العراقية التي يرأسها اياد علاوي اشترطت تنفيذ اتفاقية اربيل عام ٢٠١٠ حرفيا وفورا كي تشترك في التحضير للاجتماع .
فيما اعلنت رئاسة إقليم كردستان في بيان لها تلقت المدى نسخة منه ان " نجاح الاجتماع الوطني المرتقب ما بعد القمة يعتمد على الالتزام الكامل بتطبيق اتفاقية أربيل وتنفيذ بنودها.

حسين الاسدي

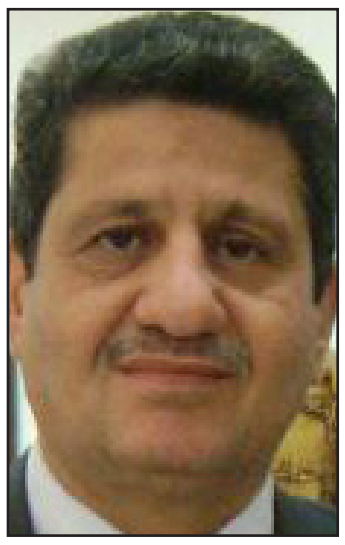
ياسين مجيد

حركة علاوي: نأمل عرض الملف العراقي داخل القمة العربية

بغداد / المدى

أعربت حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها رئيس القائمة العراقية أياد علاوي عن حرصها على ان تكون القضية العراقية حاضرة في اجتماعات القمة العربية في بغداد .
وقال الناطق الرسمي باسم الحركة هادي الظالمي في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه امس " تبارك حركة الوفاق الوطني العراقي للقادة العرب اجتماع القمة العربية المقبل، وتتمنى للمؤتمر كل النجاح والتوفيق على طريق تحقيق الاستقرار والسلام والرفعة لشعوبنا الكريمة وبهذه المناسبة، تشارك الحركة، ائتلاف العراقية، والقوى الوطنية السياسية والاجتماعية والثقافية الاخرى، حرصها على ان تكون قضيتنا العراقية حاضرة في قلب اهتمامات القادة العرب، وتحت عناية قمتهم وضمن صميم مسؤولياتهم ".
وأضاف " فبعد عشر سنوات على اسقاط النظام وتفكيك الدولة ومؤسساتها، لا تزال المصالحة الوطنية غائبة، والتمييز بين المواطنين قائما، والطائفية السياسية سائدة، في ظل دستور يخرق بشكل يومي، وفساد مالي واداري محمي، وتفشي الفقر والبطالة، بما يغيب العدالة ويساهم في فقدان الامن والاستقرار ويعزز حواضن الارهاب.
وتابع الظالمي " اليوم، ومع غياب الشراكة الحقيقية، وتنامي سياسات التهميش والاقصاء والتعقب والاعتقالات والاغتيالات المتصاعدة، يتكرس النفوذ لبعض دول الاقليم، وتزداد تدخلاتها في كل التفاصيل السياسية، بما يضع العراق في دائرة الخطر، ويجعله ميدانا لصراعات متعددة، ويبعده عن محيطه الطبيعي، ويمنع مساهماته في استقرار المنطقة ".
وأشار الى " بعد ان انكشفت الادعاءات الزائفة بشان الشراكة السياسية، واحترام الحريات، وحقوق الانسان، وازاء ما يتعرض له المواطنون في كل المحافظات، ولاسيما قادة ائتلاف العراقية ونشطاؤها، من استهدافات وملاحقات واعتقالات عشوائية، فان الحركة تضع القادة العرب في صورة هذا الواقع المرير، وتعكس تطلع شعبنا في العراق الى اشقائه العرب لبناء جسور التواصل والتلاحم الاخوي، وتحقيق اهدافنا المشتركة في الامن والسلام والازدهار.
واتهم النائب عن دولة القانون فالح الزيادي، القائمة العراقية بمحاولة تعطيل العملية السياسية في العراق وفتح الباب امام الدول العربية والاقليمية للتدخل في شؤونه الداخلية.
وقال الزيادي إن "موقف العراقية من العملية السياسية سلبي وهذا واضح للجميع من خلال ايجاد الحجج والذرائع لتعطيلها"، مضيفا إن "العراقية تحاول ارسال رسائل واشارات الى الدول العربية والاقليمية بأن العملية السياسية في العراق سلبية وغير منتجة".
وتابع إن "هذه الرسائل هدفها فتح الباب للدول العربية والاقليمية للتدخل في شؤون العراق الداخلية وخير دليل على ذلك مطالبتها بعرض المشاكل السياسية العراقية خلال اجتماع القمة العربية في بغداد".
وكان أعضاء في القائمة العراقية أعلنوا أن قائمتهم تفكر في طرح الخلافات القائمة بين الكتل السياسية على القمة العربية بغية إيجاد حلول لها.
فيما اكدت النائبة عن ائتلاف العراقية لقاء وردي، في بيان صحفي نشرته المدى أمس أن كتلتها ستطرح المشاكل الداخلية في حوارات جانبية على هامش القمة العربية التي تعقد في بغداد اليوم الخميس.
وقالت وردي إن "ما عملت عليه بعض الكتل السياسية في تأجيل عقد الاجتماع الوطني الى ما بعد القمة العربية فعلته ولم تفكر بالمصلحة العامة، بل جعلت المصالح الشخصية والحزبية نصب اعينها رغم اغراق البلد في بحر من المشاكل السياسية".
وحدد رئيس الجمهورية جلال طالباني، بعد مشاورات مع رئيسي الوزراء والنواب، الخامس من شهر نيسان المقبل موعدا لعقد الاجتماع الوطني لحل الخلافات الراهنة بين الكتل السياسية.
وأضافت وردي، إن "عقد الاجتماع الوطني بعد القمة العربية لن يحل المشاكل السياسية، وذلك بسبب تفاقم الازمة السياسية بين الكتل، وهذا مؤشر خطير قد يعيد العراق الى المربع الاول.

حزب الله يطالب الكتل بـ"الصمت" لإنجاح قمة بغداد

بغداد / المدى

دعا الامين العام لحزب الله في العراق حسن الساري جميع الكتل السياسية إلى وقفة صمت إعلامي لتهيئة الأجواء الملائمة لانعقاد القمة العربية في بغداد وإيقاف جميع التصريحات المتشنجة التي يفهم منها عدم الانسجام بين المكونات السياسية".
وقال الساري في تصريحات صحفية إن" التصعيد الإعلامي في هذا الوقت ، يعني إشارات ورسائل غير مطمئنة إلى الدول العربية المشاركة في القمة العربية ، وكذلك تشجع الإرهابيين على العبث بأمن البلد وضرب استقراره".
وأضح الساري، النائب عن كتلة المواطن ان" هنالك جهات سياسية تستغل الظرف الحالي مع قرب انعقاد القمة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب شخصية وحزبية" .
كما دعا جميع القوى السياسية إلى تغليب المصلحة الوطنية على جميع المصالح الفئوية والحزبية لضمان إنجاح قمة بغداد.
من جانبه دعا رئيس الكتلة البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري الحكومة العراقية الى اغتنام فرصة انعقاد القمة العربية في بغداد لتفعيل التعاون التجاري والاستثماري مع الدول العربية .
وقال الجبوري في تصريح نقله المكتب الإعلامي للكتلة : ان انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد سيكون فرصة لبحث إمكانية فتح باب الاستثمارات أمام عدد من الدول العربية في مختلف القطاعات التي تخصصت بها دول معينة ، فضلا عن تعزيز التبادل التجاري والوصول به الى مستوى الاستغناء عن استيراد البضائع من دول محدودة ملأت السوق العراقية بمنتجات ذات مواصفات دون المستوى المتوسط .
واضاف : ان تجربة الاعتماد على دول عربية لديها نشاطات استثمارية في قطاعات معينة قد تعود بمردودات ايجابية على العراق ، نظرا لكون هذه الدول ملزمة باستكمال مشاريعها على الوجه الأمثل لدوافع أخلاقية تتعلق بروابط الجيرة والانتماء القومي ، بخلاف بعض الشركات الأجنبية التي لا هم لها سوى تحقيق الربح المادي على حساب جودة المشاريع.
وتابع : ان لقاءات المسؤولين العراقيين بالوفود العربية التي تضم وزراء وخبراء اقتصاديين ومستثمرين لابد ان تتضمن بحث آفاق التعاون الاستثماري والتجاري ، تمهيدا لإبرام عقود تعود بالمنفعة لكلا الجانبين ، ومن هنا نتمنى أن يغتنم الجانب العراقي هذه الفرصة التي قلما تتكرر . وانتقد نائب عن كتلة الأحرار النيابية مستوى تمثيل الدول العربية في قمة بغداد. وقال النائب جواد الشهيلي في تصريحات صحفية ان " مستوى التمثيل الذي شاهدناه لحد الآن بالنسبة للدول العربية في قمة بغداد ضعيف ولا يتناسب مع حسن النوايا التي ابداها العراق تجاه بعض الدول لاسيما وانها وعدت بان يكون تمثيلها على اعلى المستويات وهذا انقلاب واضح على الاتفاقات ".
وأضاف ان " على الحكومة ان تراجع حساباتها مع الدول التي وعدتها بالمشاركة بقوة في القمة العربية".
يذكر ان ستة وزراء للاقتصاد والتجارة شاركوا من بين [٢١] دولة عربية التي مثلها سفراؤها في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد اول من امس الثلاثاء على هامش اجتماعات القمة العربية التي تنعقد في العاصمة بغداد اليوم الخميس.